وجود الشي والمتاخر عن وجود الشي لا يتوقف عليه وجود الشي
والا يلزم تقدم الشي على نفسه وذلك بط بالضرورة فعلى هذا التقدير
لا يتوجه المنع قلت العلة الغائية تقدمها انما يكون في العقل
لان الفاعل ما لم يتصور الغرض والغاية المطلوبة من الفعل لم يفعله
فهي علة لعلية العلة الفاعلية فيتوقف عليها وجود المعلول بالضرورة
وتاخرها لوجودها الخارجي لا ينافي تعدمها وعليتها بما هما فاندفع
ما ذكرتم فان قلت ما يتوقف عليه وجود الشي لا بد وان يكون
موثرا في الوجود والا لم يتوقف عليه واذا كان كذلك لا يصح جعل
الشرط قسما منه لانه لا يوثر في الوجود بل هو قسيم للموثر في الوجود
كما صرح به المصنف قلت لا نم انما يتوقف عليه وجود الشي
يكون موثرا في الوجود لان المراد بالموثر الفاعل والموجد ولا يلزم
ان يكون ما يتوقف عليه الشي منحصرا فيه فان الغاية والشرط
باقسام مما يتوقف عليه وجود الشي وليست بموثرة فيه بهذا المعنى

فان

فان قلت لو قال ما يتوقف عليه الشي لكان اولى من قوله
ما يتوقف وجود الشي لان الاول اشمل ودلك لان الموقوف
اعم من ان يكون وجود الشي او عدمه او الماهية من حيث هي
هي قلت لفظ الوجود منها فايدة لطيفة ستاتي بعد ذلك فان
قلت سح يخرج عن هذا التعريف ما يتوقف عليه عدم الشي او الماهية
من حيث هي هي لانتفاء الوجود فيهما قلت سلمنا ذلك
لكن هذا لا يضرنا لان مراد المصنف هو ان يبين ما يتوقف عليه
وجود الشي الاعم وايضا الركن والعلة الفاعلية والشرط
لا يطلق الا على ما يتوقف عليه وجود الشي فلو لم يتعرض للفظ
الوجود لم يصدق هذا التقسيم اصلا قال والعلة التامة جملة
ما يتوقف عليه وجود الشي اقول لما فرغ عن بيان العلة النا
شرع في بيان العلة التامة وقال العلة التامة عبارة عن جملة
ما يتوقف عليه وجود الشي وهي الاجزاء والشرائط والعلة الفاعلية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)